علم معني بكنهه دون غرض فهو المصحح لعدم الحكم قال في الحاشية
وما قيل ان من هذه علم لما هو حرف حقيقة وليس هذه حرف
وكذلك ضرب فليس بشي فانه لم يقل به احد من علما اللغة
وكيف يلتزم ذلك في المهملات نحو حسبق مهمل اهـ حاصله
ان من تتبع استعمال اهل اللغة اي اهل العرب لم يظهر له ان
لفظه من له معنيان حرفي واسمي ولو كان له معنيان
وان كان احدهما منقولا عن الاخر نظهر لنا حاله من تفحص
كلامهم في استعمالاتهم والتزام التكلف بان الحاكمين على
الفاظ الحروف والمهملات يجعلون علما عند الحكم بعيد
عن شان المحصلين فلذا لم يلتفت اليه المصنف والاول ان
الحكم على نفس الصوت يجري في المهملات ايضا كما يقال حسبق
مهمل وديز مقلوب زيد وايضا اذا اتخذ مسماه في تشخصه
وضعا جزي هذا التقسيم بالنظر الى المعنى الواحد
وان كان ذلك في ضمن المتعدد فالجزئي والمتواطي
والمشكك تكون في اللفظ المتكثر المعنى فيجامع الجزئي
للمشترك المنقول وكذا المتواطي والمشكك فالتغاير
بين اقسام متحد المعنى ومتكثره بالاعتبار واما بين
اقسام كل واحد منهما فبالذات ويدخل فيه المضمرات
واسما الاشارات فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضو ٤
له خاص على ما هو التحقيق اي متشخص فتدخل في تعريف الجزئي
المذكور اما تشخص الموضوع له في اسما الاشارة فظاهر
فانه موضوع لما هو جزئي محسوس مشخص واما في المتكلم
والمخاطب فايضا ظاهر واما في ضمير الغائب الواحد
لو جعل مرجعه متشخصا فهو ايضا ظاهر انما الكلام في
ضمير الغائب اذا جعل مرجعه امرا كليا كما تقول الانسان

كلي

كلي فهو مقول على كثيرين في ذاته نفسه فانه ليس
بجزئي حقيقي البتة اقول وح سيسقط ما اجاب به السيد
قدس سره في حاشية شرح المختصر الضمير الغائب
راجع الى المذكور والمذكور مما هو مذكور لا يحتمل الشركة
فان هذه الجهة المذكورة المخصوصة لا تعتبر في المرجع
كما يقتضيه الضرورة ولو اعتبر لم يكن عليه حمل الكلي
والحق في الجواب ان يقال ان المصنف ح ما اراد بدخول
المضمرات في الجزئي الحقيقي جميع اصنافها واستعمالها
بل حكم بالدخول بالنظر الى الاكثر والغالب في هذه الاقسام ل
الذي ذكرنا متواطا او مشككا ولعله هذا القسم لم يورد ه
تحتهما احالة الى فهم المتعلم بقي الكلام في ان اسما الاشارات
والمضمرات اذا لوحظت الى معانيها المتعددة ففي اي قسم
تدخل اقول خارج من المقسم المعتبر هاهنا فان المقسم
المعتبر بحسب الاحكام في الاول اللفظ المفرد بالنظر الى
المعنى الواحد وفي الثاني اللفظ المفرد بالنظر الى المعاني
الواحد المتعددة بالاوضاع نوعيا او شخصيا وفي
الوضع النوعي ايضا تعميم بحيث يشمل المجاز ايضا ثم
الوضع العام معناه ان يلاحظ الواضع امرا كليا ويجعله
مرآة لملاحظة امور متكثرة ويعين اللفظ بواسطة
تلك الملاحظة فان كان عين في هذه الصورة لكل واحد
واحد من الجزئيات فيكون الوضع عاما والموضوع له
خاصا كوضع اسم الاشارة فان الواضع لاحظ امرا كليا
لا لان يوضع ذلك اللفظ له بل لان يلاحظ جزئياته ويضع ضع
اللفظ لكل تلك الجزئيات وان كان عين اللفظ بازا
ذلك الامر العام الذي جعل مرآة لافراده فهذا الوضع عام وهو ضح

Copyright © King Saud University